النهار ٢٤-٠٣-٢٠٢١

وزارة المال تنكب على تعديل مشروع الموازنة وجلسة لمجلس الوزراء لإقرارها مطلع نيسان

موريس متى

أودعت الأمانة العامة لمجلس الوزراء، #وزارة المال، الملاحظات التي وضعتها الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة والقطاعات المعنية بشأن نصوص المواد والأرقام الواردة في مشروع #الموازنة العامة للعام ٢٠٢١، إضافة إلى رأي مجلس شورى الدولة في مشروع الموازنة وملاحظات قانونية أخرى.

تتجه الانظار في الايام المقبلة لمعرفة ما هو مصير هذه الموازنة، إذ تؤكد المعلومات ان رئيس حكومة تصريف الاعمال حسان دياب إتفق مع وزير المال غازي وزني على عقد جلسة "يتيمة" للحكومة قد تكون في نهاية الاسبوع الاول من نيسان المقبل، بعدما أعطت رئاسة مجلس الوزراء وزارة المال مهلة اسبوعين للبت بالملاحظات التي وضعتها الوزارات والادارات العامة والقطاعات المعنية بشأن مشروع الموازنة. وبعد إقرارها في مجلس الوزراء يحال المشروع على لجنة المال التي كان رئيسها النائب ابرهيم كنعان وعد بالانتهاء من درسه وإدخال التعديلات عليه في فترة قد لا تتخطى اسبوعين حدا اقصى.

في هذا السياق، تؤكد مصادر متابعة لمسار مشروع الموازنة ان ما سيتم تعديله من قِبل مديرية الموازنة في وزارة المال يندرج ضمن ثلاث نقاط اساسية. النقطة الاولى التي إنكبت مديرية الموازنة على معالجتها تتعلق بمصير الاعتمادات الاضافية التي طلبتها بعض الوزارات ضمن ملاحظاتها، ومنها وزارة الاشغال العامة والنقل والصحة وغيرهما. فوزارة المال طالبت بتعديل حجم الاعتمادات، ضمن الامكانات المتاحة، للإستجابة بالحد الادنى لما تطلبه الوزارات. أما النقطة الثانية التي ستعالجها وزارة المال ضمن التعديلات التي سيتم إدخالها على مشروع موازنة ٢٠٢١ فتتعلق بالاجراءات التي لحظها مشروع القانون في نسخته الاولى وتم فيها الاتفاق على تعديلها بعد سلسلة اجتماعات مع القطاعات والنقابات والجمعيات والهيئات المعنية، منها مثلا المواد التي وردت في المشروع الاولي للموازنة وجرى الاتفاق على تعديلها بين وزير المال والهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، ورابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي، ورابطة موظفي الإدارة العامة، ورابطة معلمي التعليم الأساسي، ورابطة أساتذة التعليم المهني والتقني، ورابطة قدامى أساتذة الجامعة اللبنانية، ورابطة متقاعدي أساتذة التعليم الثانوي، واعتبرت هذا المواد تمس بالموظفين والأساتذة والمعلمين.

وفي التفاصيل، تشير المعلومات الى ان وزارة المال ستعيد النظر في المواد التي رفضتها الهيئات النقابية، ومنها ما يتعلق بخفض التصنيف الاستثنائي لموظفي الفئة الثالثة، من الدرجة الأولى إلى الدرجة الثانية (المادّة ١٠٥)، وإلغاء المعاش التقاعدي للموظفين الجدد في الوظيفة العامّة (المادة ١٠٦)، وما يتعلق بخفض المعاش التقاعدي لورثة الموظف المتوفى (المادة ١٠٧)، وتمديد فترة منع الموظف من استعمال حقه القانوني بطلب الإحالة على التقاعد (المادة ٩٩)، اضافة الى تعديل او الغاء المواد ٩٣، ٩٨، ٩٩، ١٠٢،١٠٣، و١٠٨، التي تطاول الاساتذة والقطاع العام والجامعة اللبنانية. فالعديد من الاجتماعات عقدت لمعالجة المواد المتعلقة بالدرجة الأولى بالاستثناء لأساتذة التعليم الثانوي الرسمي وموظفي الفئة الثالثة، الى إيجاد حل لملف توحيد التقديمات الاجتماعية لكل الأسلاك الوظيفية في القطاع العام، الى تقديمات صندوق تعاضد الأساتذة في الجامعة اللبنانية، فيما عاد وزني وأكد لرئيس الجامعة اللبنانية الدكتور فؤاد أيوب المحافظة على موازنة الجامعة وحقوق أساتذتها والعاملين فيها، بمن فيهم المتعاقدون بالساعة، وضرورة تأمين الاعتمادات اللازمة لتفريغ أكبر عدد منهم وعدم المساس بصندوق تعاضد الأساتذة، بعدما كان مشروع موازنة ٢٠٢١ قد لحظ اقتطاعا بالاعتمادات للجامعة اللبنانية.

مشروع موازنة ٢٠٢١ قدمه وزير المال مبنياً بأرقامه على سعر الصرف الرسمي عند ١٥٠٠ ليرة للدولار، مع تأكيده ان أي تعديل لسعر الصرف الرسمي مرتبط بالخطة الاصلاحية واتفاق لبنان مع صندوق النقد الدولي حول برنامج تمويلي. وتوقع مشروع الموازنة المقدَّم إيرادات تقارب ١٤١٤١ مليار ليرة وتحديد النفقات عند ١٨٢٥٩ مليارا فيما يصل العجز المتوقع الى ٤٦٨٧ مليار ليرة، في غياب تام لأي نفقات إستثمارية نتيجة الازمة المالية في البلاد وغياب التمويل وتراجع الايرادات. وتؤكد مصادر وزارة المال ان مديرية الموازنة ستعيد تقويم حجم الاعتمادات في مشروع الموازنة المتعلقة بالملف الاجتماعي والقطاع الصحي، خصوصا في ظل استمرار تدهور سعر الصرف وارتفاع الاسعار ونسبة الفقر، ما قد يحتم تعديل الارقام الواردة في المشروع الاولي للموازنة الذي لحظ نفقات تقارب ٢٠٠ مليار ليرة لتمويل ما يتعلق بمكافحة فيروس كورونا و١٥٠ مليارا كنفقات تغذي المساعدات المقدمة للأسر الاكثر فقرا، يضاف اليها ١٠٠ مليار ليرة لتعويض المتضررين من انفجار المرفأ، اضافة أيضا الى نحو ٣٠٠ مليار ليرة للمستشفيات. أما بالنسبة للتحويلات الى "مؤسسة كهرباء لبنان"، فمشروع موازنة ٢٠٢١ يخصص سلفة خزينة للمؤسسة بقيمة ١٥٠٠ مليار ليرة، قد يتم خفضها بعدما حصلت المؤسسة على سلفة بقيمة ٣٠٠ مليار ليرة عبر القانون الذي اقره المجلس النيابي في الآونة الأخيرة، فيما يأخذ مشروع الموازنة في الاعتبار ان مصرف لبنان سيقوم بتغطية الفروقات لتأمين العملة الصعبة وتغطية التكاليف الاضافية للعام ٢٠٢١.

بالنسبة للإجراءات التي تضمّنها مشروع الموازنة، فاضافة الى كل الاصلاحات والخطوات المطلوبة من المؤسسات والجهات الدولية ومنها صندوق النقد الدولي وتوصيات المبادرة الفرنسية ومؤتمر "سيدر"، لناحية إقرار قانون "الكابيتال كونترول" وإعادة هيكلة القطاع المصرفي وإصلاح نظام التقاعد، فالاجراءات التي وردت في المشروع المقدَّم تعيد طرح الاساسيات التي وردت في خطة التصحيح المالي للحكومة، وهو ما كان أوصى به صندوق النقد، على ان يأتي تنفيذ ما

أوصت به الموازنة في المدى المتوسط وحتى ٥ سنوات. كما تضمن المشروع مجموعة إعفاءات ضريبية وتمديدا للمهل وإعادة جدولة للديون لدعم الافراد والمؤسسات، مع الاصرار على عدم فرض اي ضرائب جديدة، فيما شهدت هذه الموازنة دمجاً لكل الموازنات الملحقة بالموازنة العامة تطبيقا لما تضمنته إصلاحات موازنة ٢٠١٩ على ان تطبق بدءا من العام المالي الحالي.

المطلوب اليوم قبل الغد إقرار الموازنة بعدما دخلت البلاد فوضى الانفاق المالي، ما يعيد لبنان الى مرحلة غياب الموازنة الذي استمر ١١ عاما حتى ٢٠١٧، ليعود الإنفاق على اساس القاعدة الاثنتي عشرية...